الخليج يعزز مرونة سلاسل الإمداد عبر تكامل الموانئ وتوسيع الاستثمارات

وزير المواصلات: تعدد المسارات والموانئ أسهم في استمرار تدفق الإمدادات خلال الأزمة

خبراء: المرونة والمكاسب التي حققتها المنطقة خلال الأزمات نتيجة للتخطيط والتصميم الذكيين

كتبت: نوال عباس

أكد وزير المواصلات والاتصالات الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، أن تعزيز مرونة سلاسل الإمداد لم يعد مقتصرا على تحقيق الكفاءة من حيث الوقت والكلفة، بل أصبح يرتكز على القدرة على الصمود ومواجهة الأزمات وضمان استمرارية تدفق السلع والإمدادات، مشيراً إلى أن التكامل الخليجي وتعدد البدائل في مسارات النقل والموانئ أسهما في تعزيز قدرة دول مجلس التعاون على التعامل مع الاضطرابات الأخيرة.

وأوضح الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة خلال مشاركته في الجلسة النقاشية الرئيسية بعنوان «تأمين سلاسل الإمداد: من الغذاء إلى الطاقة»، والتي عُقدت ضمن أعمال منتدى بوابة الخليج 2026، أن العالم والمنطقة شهدا خلال العام الماضي سلسلة من الصدمات، شملت الجوائح والتوترات الجيوسياسية والاضطرابات التي طالت الممرات البحرية الحيوية، الأمر الذي غيّر مفهوم أمن الإمدادات، وجعل المرونة أولوية أساسية في منظومة النقل والخدمات اللوجستية.

وأكد وزير المواصلات والاتصالات أن أمن سلاسل الإمداد أصبح مفهومًا أكثر شمولًا يقوم على بناء منظومات مرنة ومتنوعة وقادرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات، من خلال تعدد مصادر التوريد ومسارات النقل، وتعزيز موثوقية البنية التحتية، وتوسيع شبكة الشركاء بما يضمن استمرارية تدفق السلع والخدمات في مختلف الظروف.

وأشار إلى أن تحقيق هذه المرونة يتطلب شراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص، تتولى فيها الحكومة توفير البنية التحتية الحيوية والتوجيهات المتعلقة بالسياسات والإطار التنظيمي المستقر، فيما يضطلع القطاع الخاص بدور محوري في توفير الاستثمارات والابتكار والتنفيذ التشغيلي.

وأكد أن الربط الإقليمي يشكل عنصرًا أساسيًا في تعزيز الأمن الاقتصادي ومرونة سلاسل الإمداد، مشيرًا إلى أهمية التكامل بين شبكات النقل البري والبحري والجوي، والموانئ والمطارات، إلى جانب تطوير الربط البري والسككي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحسين آليات تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بحركة الإمدادات. وأوضح أن رفع مستوى التكامل الإقليمي يسهم في زيادة قدرة دول المنطقة على المحافظة على انسيابية حركة التجارة.

وناقشت الجلسة التي أدارتها سالي موسى مقدمة برامج أولى في فوربس الشرق الأوسط، التحولات التي شهدتها طرق التجارة وسلاسل الإمداد العالمية خلال السنوات الأخيرة، وانعكاساتها على أمن الغذاء والطاقة، إلى جانب سبل تعزيز مرونة سلاسل الإمداد من خلال تنويع مصادر التوريد، والاستثمار في الإنتاج المحلي والطاقة النظيفة، ورفع مستوى التعاون بين القطاعين العام والخاص.

كما تناولت الجلسة أهمية الشراكات الدولية، والتكامل الخليجي، والاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية والتقنيات الرقمية، بما يسهم في بناء منظومات إمداد أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على مواجهة المتغيرات المستقبلية

التحول إلى موانئ بديلة

وفي رده على سؤال بشأن أبرز القرارات التي اتخذتها البحرين لضمان استمرار تدفق الإمدادات الأساسية خلال الأزمة، قال الوزير إن تعدد البدائل في مسارات النقل والموانئ كان العنصر الأهم في التعامل مع التحديات، مؤكداً أن التكامل الخليجي الذي تحقق على مدى عقود أتاح للدول الأعضاء الاستفادة من إمكاناتها ومرافقها اللوجستية بصورة مشتركة.

وأضاف أن مملكة البحرين، في ظل رئاستها الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عملت بتنسيق وثيق مع وزراء النقل في الدول الأعضاء الست، واتُفق على تسهيل الإجراءات وتقديم المساعدة المتبادلة لضمان انسيابية حركة البضائع.

وأوضح أن ميناء خليفة بن سلمان، الميناء البحري الرئيسي للمملكة، استفاد من التحول إلى موانئ خليجية بديلة، شملت ميناء جدة الإسلامي في السعودية، وميناءي صلالة والدقم في سلطنة عُمان، وميناء جبل علي في الإمارات العربية المتحدة.

ولفت إلى أن التنسيق بين سلطات الموانئ وإدارات الجمارك، وتسهيل انتقال السفن والبضائع بين الموانئ، كان له أثر كبير في تجاوز التحديات، إلى جانب تطوير منظومة نقل متعددة الوسائط تربط بين النقل الجوي والبحري والبري.

وأكد استمرار العمل الخليجي المشترك لتعزيز التكامل اللوجستي، مشيراً إلى أن الاجتماع الوزاري المقبل لوزراء النقل بدول مجلس التعاون، المقرر عقده في البحرين الأسبوع المقبل، سيشهد إعلان عدد من الملفات والمبادرات المهمة.

كما أكد أهمية الدور المتنامي للتكنولوجيا والاتصالات والرقمنة في تطوير منظومات النقل والخدمات اللوجستية، لافتًا إلى أن البيانات الفورية والذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة أصبحت أدوات أساسية لمتابعة حركة البضائع، مشيراً إلى أن موقع مملكة البحرين في قلب الخليج، وتكامل قطاعات الموانئ والطيران والنقل والاتصالات فيها، يوفران قاعدة مهمة لدعم حركة التجارة وتعزيز كفاءة ومرونة سلاسل الإمداد الإقليمية.

التخطيط المسبق والمرونة الصناعية

من جانبه أكد نيكولا بوارو، الرئيس التنفيذي لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب ووسط آسيا في شركة إير ليكيد، أهمية مواصلة الاستثمار في منطقة الخليج، وتعزيز الثقة والبنية التحتية والمقومات الأساسية التي تدعم استدامة الأعمال، مشيراً إلى أن التجارب الأخيرة أظهرت أهمية التخطيط المسبق وتصميم المنشآت الصناعية بما يتيح لها التعامل مع أسوأ السيناريوهات المحتملة.

وأوضح أن بعض المكاسب التي حققتها المنطقة في مجال المرونة خلال الأزمة جاءت نتيجة التخطيط والتصميم الذكيين، لافتاً إلى أن تصميم المنشآت الصناعية على أساس الاعتماد على مصدر واحد للمواد الخام ومسار واحد للتوريد قد يرفع مخاطر التعرض للخسائر عند وقوع الاضطرابات.

وأشار إلى أن بعض المصافي التي تُزوَّد بالهيدروجين تمتلك القدرة على تغيير أنواع النفط الخام المستخدم، وهي ميزة تمنحها مرونة أكبر في مواجهة الأزمات، إذ تتيح تغيير نوع الخام ومسارات توريد المواد الأولية والمواد المستخدمة في العمليات التشغيلية.

وأضاف أن إدارة المخزون بكفاءة تمثل عاملاً مهماً في تعزيز قدرة الشركات على التعامل مع اضطرابات الإمدادات، مستشهداً بتصدير منتجات تدخل في صناعة أشباه الموصلات، من بينها الهيليوم القادم من قطر، إذ أمكن إيجاد مسارات بديلة لنقله عبر السعودية أو سلطنة عُمان، رغم الصعوبات التي واجهت تصدير الغاز الطبيعي المسال.

وشدد على أهمية تجاوز التعامل التقليدي مع كل دولة بصورة منفصلة، والعمل على إيجاد فهم مشترك للأنظمة والإجراءات الحكومية في دول مجلس التعاون، بما يسهّل حركة الصادرات عبر الموانئ الخليجية، سواء ميناء صلالة أو ميناء جدة، رغم اختلاف اللوائح والإجراءات التنظيمية.

وأكد أن بناء الثقة بين القطاع الصناعي والحكومات والشركاء في دول الخليج يشكل عاملاً أساسياً لمواصلة الاستثمارات، وتعزيز الصادرات والاستفادة من الفرص طويلة الأجل في المنطقة.

مقومات جذب الاستثمارات العالمية

بدورها، أكدت هنادي الصالح الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في أجيليتي، أن منطقة الخليج تمتلك مجموعة من المقومات التي تعزز مكانتها الاستثمارية، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل على مستوى الاقتصاد العالمي، وفي مقدمتها وضوح الرؤية الاستراتيجية لدى الحكومات ووجود خارطة طريق محددة، إلى جانب الأطر التنظيمية والسياسات التي تهيئ البيئة المناسبة لتحقيق الأهداف التنموية.

وأشارت إلى أن توافر رؤوس الأموال، بما في ذلك استثمارات الصناديق السيادية الخليجية، يمثل أحد العناصر الداعمة للفرص الاستثمارية، موضحة أن هذه الصناديق تمتلك القدرة على توظيف استثماراتها في مختلف أنحاء العالم، بما يتيح توجيه رؤوس الأموال نحو الفرص الواعدة.

ولفتت إلى أن الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية اللازمة لتطويره يمثلان مجالاً مهماً للاستثمار، خصوصاً في ظل الحاجة إلى توفير الطاقة ومراكز البيانات والمشروعات التنموية الكبرى التي يجري تنفيذها في المنطقة.

وأضافت أن ميزة الطاقة منخفضة التكلفة تمنح المنطقة مقومات إضافية، مع استمرار جهود تنويع مصادر الطاقة واستخداماتها، بما يشمل التوسع في مجالات جديدة مثل الهيدروجين.

كما أكدت أهمية مشروعات البنية التحتية الحيوية، بما فيها السكك الحديدية وشبكات الربط والاتصال والموانئ والطرق، باعتبارها مشروعات أساسية لتعزيز الترابط الإقليمي ودعم حركة التجارة والاستثمار.

وكشفت أن الاستثمارات العقارية شهدت توسعاً خلال عام 2026، مع مضاعفة حجم المنصة العقارية، في إطار الاستثمارات الهادفة إلى تهيئة وتمكين مركزين رئيسيين، مشيرة إلى أن التطورات الأخيرة عززت القناعة بالفرص المتاحة في المنطقة، لكنها رفعت في الوقت ذاته الحاجة إلى تسريع تنفيذ المشروعات.

وشددت على أن المرحلة المقبلة تتطلب وتيرة أسرع في التنفيذ وشراكات أكثر فاعلية، بما يضمن تحويل الخطط والاستراتيجيات إلى مشروعات قائمة على أرض الواقع.



البحرين و«كابيتال إيه» تجددان الالتزام بإنشاء مركز جوي إقليمي يربط آسيا بإفريقيا وأوروبا

14 حظيرة صيانة ضمن مشروع «آسيا ديجيتال إنجينيرينغ».. وبدء «تيليبورت» بأكثر من 10 رحلات بوينغ 747

تغطية: نوال عباس

تصوير – رضا جميل

أكد وزير المواصلات والاتصالات الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة استمرار التزام مملكة البحرين بالشراكة الاستراتيجية مع مجموعة «كابيتال إيه» (Capital A)، وشركاتها التابعة «طيران آسيا» (AirAsia) و«تيليبورت» (Teleport) و«آسيا ديجيتال إنجينيرينغ»، بهدف تطوير مركز جوي إقليمي يربط آسيا بإفريقيا وأوروبا، وتعزيز مكانة المملكة مركزاً للطيران والخدمات اللوجستية وصيانة الطائرات.

وقال الوزير خلال مؤتمر صحفي على هامش «منتدى بوابة الخليج» ان هذه الشراكة، التي أعلنها قبل عام خلال أسبوع الكويت للطيران، تأتي في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطيران التي أطلقتها المملكة في وقت سابق من العام الحالي، عقب مشاورات واسعة شملت شركات الطيران وغرفة تجارة وصناعة البحرين وقطاع السياحة ومطار البحرين الدولي ومقدمي خدمات المناولة الأرضية وعدداً من الجهات الحكومية.

وأوضح أن الاستراتيجية تستهدف تطوير البحرين لتصبح مركزاً جوياً أكثر تنافسية واتصالاً بالعالم، بما يدعم التنويع الاقتصادي والسياحة والتجارة والاستثمار، ويوفر وظائف نوعية للبحرينيين، مشيراً إلى أن أحد أبرز أهدافها يتمثل في توسيع شبكة الربط الجوي للمملكة لتصل إلى 100 وجهة بحلول عام 2030.

وأضاف أن الاستراتيجية تقوم على أسس السلامة وسهولة الإجراءات وسرعتها وجودة الخدمات بكلفة تنافسية، وترتكز على التميز التنظيمي والتشغيلي، وتطوير مراكز التميز في مجالات شركات الطيران والطيران الخاص ومرافق الصيانة.

وأشار إلى أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب منظومة طيران متكاملة، لا تقتصر على توفير البنية التحتية لنمو شركة طيران واحدة، بل تشمل أنظمة تنظيمية فعالة وبنية تحتية تنافسية وجهات تشغيلية كفؤة وشراكات دولية ناجحة.

وأكد أن الشراكة مع «كابيتال إيه» تمثل إحدى المبادرات المهمة لتنفيذ الاستراتيجية، موضحاً أن المناقشات التي بدأت مع المجموعة في يونيو 2025 استهدفت بناء تعاون يحقق قيمة مضافة للطرفين، ويعزز قطاع الطيران في المملكة، بالتوازي مع دعم الناقل الوطني «طيران الخليج».

أكثر من 10 رحلات

وكشف الوزير عن بدء شركة «تيليبورت» عملياتها في البحرين، مع وصول أكثر من 10 رحلات لطائرات بوينغ 747 حتى الآن، إلى جانب تسجيل نتائج أولية مشجعة في مجال صيانة الطائرات.

ولفت إلى أن شركة «آسيا ديجيتال إنجينيرينغ» تدرس إنشاء منشأة حديثة لصيانة الطائرات في البحرين قد تضم 14 حظيرة، مبيناً أن التنسيق جار مع شركة مطار البحرين بشأن المواصفات الفنية للمشروع.

وأكد أن هذه المشروعات ستسهم في توفير وظائف نوعية للبحرينيين، خصوصاً في المجالات الهندسية والفنية، من خلال برامج مخصصة للتدريب وتطوير المهارات، مشيراً إلى أن تكامل المبادرات الجديدة مع القدرات القائمة لدى «طيران الخليج» و«DHL» و«تيكسيل إير» ومطار البحرين الدولي وشركاء قطاع الطيران من شأنه تعزيز منظومة الطيران والخدمات اللوجستية في المملكة.

وشدد على أن تنفيذ هذه المبادرات يتطلب استثمارات وجهوداً وتنسيقاً وانضباطاً تجارياً، مؤكداً أن جميع المشروعات المنضوية تحت الشراكة تستهدف تحقيق الأهداف الوطنية، مع ضمان استدامتها التجارية لجميع الأطراف.



التزام بالمشروع في البحرين

من جانبه أكد توني فرناندیز (الرئيس التنفيذي لمجموعة «كابيتال إيه» (Capital A)، والشريك المؤسس والمستشار لمجموعة «إير آسيا» استمرار التزام مجموعة «كابيتال إيه» بمشروعاتها في البحرين، رغم التغيرات والظروف الإقليمية التي شهدتها المنطقة خلال العام الماضي، مشيراً إلى أن الطموحات التي أعلنت عنها المجموعة قبل عام لا تزال قائمة، وأن العمل بدأ بالفعل في أحد محاورها الرئيسية المتمثل في الخدمات اللوجستية. وأوضح أن خطة المجموعة تقوم على ثلاثة محاور رئيسية، أولها إنشاء مركز في البحرين يربط آسيا بأفريقيا وأوروبا، وثانيها تطوير منشأة هندسية حديثة تضم 14 حظيرة لصيانة الطائرات تابعة لشركة «آسيا ديجيتال إنجينيرينغ»، وثالثها توسيع أنشطة الخدمات اللوجستية من خلال «تيليبورت»، التي واصلت عملياتها رغم الحرب والاضطرابات الإقليمية. وأشار إلى أن العمليات اللوجستية شهدت فجوة قصيرة خلال الفترة الماضية، لكنها استؤنفت وحققت نمواً مشجعاً، معتبراً أن ذلك يعكس أهمية الموقع الجغرافي للبحرين وجهود الحكومة في تسهيل حركة البضائع بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، إلى جانب الاستفادة من النقل البري عبر السعودية والإمارات.

وأضاف أن المجموعة تتطلع إلى إطلاق المركز الجوي الذي سبق الإعلان عنه، مع استهداف نهاية مارس المقبل موعداً للتشغيل، مع إمكانية تسريع الجدول الزمني إذا تحسنت الأوضاع خلال الأسابيع المقبلة.

وأكد أن المشروع يمثل فرصة مختلفة في سوق الطيران الخليجي، من خلال ربط المدن الثانوية والثالثية وتوفير خدمات لا تقدمها حالياً النماذج التقليدية للناقلات الكبرى، مشيراً إلى أن تجربة الخدمات اللوجستية أثبتت وجود طلب وفرصة حقيقية لهذا النموذج.

وقال إن المجموعة تواصل العمل مع «كابيتال إيه» و«آسيا ديجيتال إنجينيرينغ» على تنفيذ خططها، بما في ذلك إنشاء مركز لصيانة وإصلاح وتجديد الطائرات (MRO) في البحرين.

الرخصة الذهبية

وأعرب توني عن تقديره للدعم الحكومي الذي حظيت به المجموعة، خصوصاً منحها الرخصة الذهبية، مؤكداً أنها توفر مزايا مهمة للمستثمرين وتعكس توجه الحكومة نحو تسهيل تنفيذ المشروعات واستقطاب الاستثمارات النوعية. وأضاف أن المجموعة ستبدأ قريباً إجراءات التقدم للحصول على شهادة مشغّل جوي (AOC)، في إطار استكمال المتطلبات اللازمة لتشغيل أنشطتها في المملكة.

وأكد أن التزام المجموعة بالبحرين يتجاوز الخطط التجارية، مشيراً إلى ما لمسه من ترحيب وثقة ودعم من القيادة والحكومة والشعب البحريني، ومشدداً على أن المجموعة ماضية في الوفاء بتعهداتها، ومواصلة تنفيذ المشروعات التي أعلنت عنها.

بدء عمليات «إير آسيا» في مارس المقبل



○ وزير المواصلات والاتصالات.

أكد وزير المواصلات والاتصالات في تصريح للصحفيين على هامش منتدى بوابة الخليج للاستثمار – البحرين 2026، أن مجموعة «كابيتال إيه» الماليزية ملتزمة بالشراكة الاستراتيجية مع مملكة البحرين، مشيرا إلى أن شركة «إير آسيا» تستهدف بدء عملياتها في المملكة خلال شهر مارس المقبل، بالتزامن مع بداية جدول الرحلات الصيفي.

وأوضح أن ذلك يأتي عقب توقيع خطاب النوايا بين وزارة المواصلات والاتصالات في مملكة البحرين ومجموعة «كابيتال إيه» خلال النسخة الثالثة من منتدى بوابة الخليج العام الماضي، والذي تضمن التعاون في إنشاء مقر إقليمي لشركة «إير آسيا»، إحدى أكبر شركات الطيران الاقتصادي في آسيا، إلى جانب تشغيل عمليات شركة «تيليبورت» (Teleport)، الذراع اللوجستية للمجموعة، واستقطاب جهات وشركات داعمة لتعزيز منظومة الطيران والخدمات اللوجستية في المملكة.

وأشار إلى أن موعد بدء عمليات «إير آسيا» الذي كان مقررا في نهاية يونيو الماضي، جرى تأجيله إلى مارس المقبل، في ضوء التحديات التي تشهدها المنطقة نتيجة الاعتداءات الإيرانية الآثمة على دول المنطقة والتوترات الإقليمية، وذلك بهدف ضمان انطلاق عمليات الشركة على أرضية صلبة، مع استكمال مختلف أوجه الدعم والتجهيزات اللازمة.

وأضاف أن توني فرناندیز، الرئيس التنفيذي لمجموعة «كابيتال إيه» والشريك المؤسس والمستشار لمجموعة «إير آسيا»، أكد التزام المجموعة ببدء العمليات في البحرين خلال مارس المقبل، ومواصلة تنفيذ الشراكة التي أعلنها العام الماضي.

ولفت إلى أن جزءا من هذه الشراكة دخل حيز التنفيذ بالفعل، مع بدء شركة «تيليبورت» عملياتها في مطار البحرين الدولي باستخدام طائرات بوينغ 747، لتصبح جزءا من منظومة النقل والخدمات اللوجستية في المطار.

وأكد أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدا من التطور في مطار البحرين الدولي، استكمالا للجهود المبذولة في إطار إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطيران، مشيرا إلى اعتزاز المملكة بوجود شركات مجموعة «كابيتال إيه» الثلاث، وهي «إير آسيا» و«تيليبورت» و«إيه دي آي» (Asia Digital Engineering)، ضمن مكونات هذه الاستراتيجية، بما يدعم طموح البحرين لتكون مركزا متقدما في صناعة الطيران ومركزا للتميز في خدمات الطيران والخدمات اللوجستية.